ينتقل صاحب "الكيا" بنظره بين الشارع وبين ورقة الـ٢٥٠ دينارا... يتفحصها جيدا ويتلمس سطحها خوفا من كونها لصقت بشريط شفاف ...مدّ يده إلى الوراء ليرجعها إلى صاحبها الشرعي "ممكن تغيره"،يطلب السائق الشاب من الرجل العجوز الذي غطى وجهه بـ(شماغ) جنوبي ولم يظهر شيئا من ملامحه غير أنفه المفلطح!... أزاح الوشاح عن فمه "ليش هو أني صانعه" ، وهو يلوح بـ"الربع" في الهواء وكأنه يريد أن ينزل منه الدنانير التي أثقلت الورقة ومزقتها إلى ثلاثة أقسام وجمعت بلاصق... وتبدأ تعليقات الركاب المحشورين مع بعضهم في السيارة الكورية الصغيرة بين مؤيد ورافض لتداول العملات الممزقة والتالفة،ويخرج احدهم خمسمئة دينار، صبغت بلون أسود ،وامرأة أخرى تشير بورقة نقدية إلى أن السائق ارجع لها (١٠٠٠) دينار مكتوب عليه بيت شعر!

الفئات النقدية الصغيرة.. "مرغوبة مذمومة"!

- الـ٢٥٠ ديناراً الأكثر تعرضاً للتمزيق.. والمتسوّل يرفضها
- عملات تحولت إلى جدار حر للشعر ولأرقام الموبايلات!
- مواطنون يطالبون بإرجاع العملة المعدنية لصعوبة تلفها

☐ بغداد/ وائل نعمة
☐ عدسة/ أدهم يوسف

حوار العملة التالفة!

انتشار العملة الورقية التالفة أصبح إحدى المشاكل اليومية ومجالا للنقاش وربما للشجار أحيانا بين سائقي الأجرة والباصات مع الركاب ،وبين البسطيات والزبائن وحتى المخابز والأفران صارت تعاني هذه المشكلة ،في أحيان كثيرة المتسول يرفض العملة الممزقة.ربما لا يدرك الكثير منا مدى رمزية الأوراق النقدية، التي تزداد نحوها الممارسات الخاطئة، ابتداءً من أسلوب الكتابة عليها من قبل بعض العشاق والباحثين على مجالات التعارف،وهم يحولون الورقة إلى جدار حر من خلال كتابة أرقام وأبيات شعر وأبو ذيات ...أو بعض المحاسبين وأمناء الصناديق في المصارف الذين يقومون بتحويل النقود لدفاتر ملاحظات وتسجيل رقم "الشدة" عليها، وصولا إلى التخزين الخاطئ لدى البعض في أماكن غير صحية للعملة الورقية، في الوقت الذي يتراجع فيه استخدام المحفظة لتتعرض النقود للدعك المتكرر في الجيوب، فمعظم الفئات النقدية وخاصة ذات القيمة الـ ٢٥٠ و٥٠٠ و١٠٠٠ دينار، فقدت جزءاً من مواصفاتها جراء الاستعمال المتكرر، وفُقد تماسكها وأصبحت متهالكة ومتهرئة ، أو تعرضت للقطع أو القص أو الحرق من زواياها.

ويقول صاحب "الكيا": إنه لا يمر يوم واحد من دون أن تكون هناك مشكلة أو أكثر مع الركاب بسبب الأوراق النقدية الممزقة ، ويضيف محمد (٣٣)عاما "الراكب حينما أرجع له الباقي الذي عادة ما يتكون من فئات صغيرة يرفض أخذها لأنها ممزقة.. وبالتالي أصبح مضطراً إلى أن أرفض أنا أيضا تسلّمها – العملة الممزقة – من الركاب".

ويشير أبو جعفر – كاسب وينتقل يوميا بين بغداد الجديدة ومنطقة السنك – إلى أن أجرة الباص هي ٧٥٠ ديناراً، لذلك دائما تكون هناك مشكلة ! ويضيف "وجود العملة الورقية التالفة تسبب لنا الكثير من المشاكل، فعندما نذهب لشراء احتياجاتنا يعيد البائع لنا أوراقاً نقدية ممزقة وموصولة إلا أننا نواجه مشاكل كثيرة وصعبة في تصريفها، سواء من قبل أصحاب المحال التجارية أو سائقي الكيا .

أُسلّم ولا أتسلّم...!

بالمقابل، أصحاب شركات الصيرفة تغير لك العملة الأجنبية الى عراقية ممزقة، وهو يرفضون تسلم الورقة النقدية المحلية في الحالة العكسية ، رسول عبد الله صاحب محل لبيع الموبايلات في شارع الربيعي يؤكد أنه يحول العراقي إلى الدولار، وبالعكس في كل يوم تقريبا، ويتعامل مع شركات صيرفة وتحويل أموال متخصصة بهذا الشأن ،وهم يرفضون تسلم عملة عراقية بالية بالمقابل عند التصريف يجب أن أسكت على أوراقهم الممزقة!

الموظفون هم أيضا يتسلمون أوراقا نقدية تالفة وأحيانا مزورة ،وهم لا يجدون منفذا تسويقيا لتصريفها ولا يحق لهم الاعتراض لدى أمناء صناديق دوائرهم على نوع العملة أو شكلها.تقول سحر موظفة حكومية بان شعبْ الحسابات في دوائرنا الرسمية يمتلكون جوابا كلاسيكيا يستخدمونه دوما في حالة الاحتجاج على تلف العملة الورقية "هذه مسؤولية المصارف الحكومية التي تسلمنا هذه الأوراق" ! فيما يوضح موظف حكومي آخر انه يتسلم في كل شهر راتبا تدسّ فيه أوراق ممزقة ، في الوقت الذي ترفض المصارف الحكومية أو الأهلية او الكثير من أصحاب المحال التجارية في الأسواق تسلمها منه،مضيفا " اتسلم أحيانا من خمسين إلى مئة ألف دينار من فئة الـ(١٠٠٠) ومعظمها تالفة ولا اعرف أين اصرفها ؟!

من جانب آخر، العملة تشهد أيضا عمليات تزوير لاسيما العملات الكبيرة ،وكانت مصادر في وزارة الداخلية ذكرت في وقت سابق بأنها اعتقلت عددا من الأشخاص من الجنسية الإيرانية في جنوبي العراق وبحوزتهم كمية من العملة العراقية المزورة، وأوضح :" أن هذه ليست المرة الأولى التي يلقى القبض فيها على أشخاص غير عراقيين وبحوزتهم عملة مزورة ، فقد سبق ذلك إلقاء القبض على مجموعة إيرانية أخرى في محافظة السليمانية.

وأشار مدير كمارك المنطقة الرابعة في البصرة العميد خلف البدران إلى انه " تم مؤخرا ضبط عملة عراقية مزورة وقد دخلت من إحدى دول الجوار بكميات هائلة إلى البصرة ومن مختلف الفئات النقدية".

وقال :" إن المتهمين أكدوا خلال التحقيقات الأولية معهم أنهم دخلوا عن طريق إحدى دول الجوار وبحوزتهم ملايين من العملة العراقية المزورة"، وأضاف :" إن العملة من فئة العشرة آلاف دينار تم تزويرها بإتقان كبير لا يمكن كشفه من قبل المواطن العادي إلا عن طريق جهاز كشف التزوير، بينما العملة من فئة الخمسة والعشرين ألف فأنه يمكن معرفة التزوير فيها من خلال وجود اللون الأزرق فيها لأنه واضح جدا وحتى نوعية الورق تكون عادية".

وتابع :"إن كمية من العملة تم ضخها إلى البصرة"، مطالبا المواطنين بالتأكد أثناء تعاملاتهم اليومية من مصادر العملة.

عملات خاصة للمسؤولين والشخصيات المهمة!

والسؤال يبقى هل يتسلم نوابنا والوزراء عملات نقدية ممزقة أم أنها مشكلة الموظف البسيط فقط؟! فيما بعض المدراء المهمين والتجار والمقاولين يعاملون بطريقة خاصة حينما يدخلون أبواب المصارف ،إذ أنهم يتسلمون الملايين من فئة الخمسة والعشرين ألف دينار، لم يلمسها احد، ولم تتداول في الأسواق ...بينما الفقراء الذين ينتظرون المئة ألف كل شهر عن طريق البطاقة الذكية ضمن منح شبكة الحماية الاجتماعية فإنهم يحصلون على فتات العملة النقدية!

من جهة أخرى، هناك من يقول في حالة ظلت عملتنا ممزقة وغير نظيفة وتنتشر عليها الكتابات والأرقام بانه سوف تفقد من قيمتها النقدية ويصعب تداولها وربما نصل إلى رفض قبولها تماما. يشير توفيق سليم أستاذ الاقتصاد في جامعة بغداد إلى انه لا يعلم منْ الجهة التي ستكون مسؤولة عن توعية المواطن لرفع الحيف عن عملتنا؟ مضيفا " البلدان المتقدمة تحترم عملتها النقدية وخاصة الورقية منها، فهي تحرص دائما على إبقاء عملتها متداولة بشكل مستمر ...فالسلطات المالية تتبع سياسات منظمة في مراقبة عملتها وهناك إجراءات مستمرة في سحب العملات التالفة واستبدالها، لأن الاهتمام –على حد وصف سليم – بالعملة الوطنية سلوك حضاري، وهي من مؤشرات سيادة الدول .

المصارف وشروطها

هناك شروط لدى المصارف في قضية تسلم العملة وهي ألا تكون ممزقة إلى ثلاث قطع، ولا تكون عليها آثار زيت أو دم أو تكون مطمورة بالتراب".

وتؤكد حنان محمد موظفة في مصرف الرشيد "أن رفض المصارف تسلم أوراق نقدية ممزقة يخضع لضوابط من البنك المركز"، مضيفة إذا كانت لدى البعض كمية من العملة التالفة يمكن أن يغيرها في البنك المركزي، مقابل اخذ مبلغ ١٠٪ من القيمة الكلية".

الى ذلك، أعلن البنك المركزي في وقت سابق انه يعمل على إصدار عملة نقدية جديدة فئة ٥٠ ألف دينار وعملات معدنية صغيرة باللغتين العربية والكردية لمعالجة السيولة النقدية في العراق.

وأكد مستشار البنك المركزي مظهر محمد صالح في تصريحات صحفية: إن البنك المركزي قرر استحداث نقود معدنية كجزء من خطته لإعادة هيكلة العملة التي تتطلب موافقة الحكومة ومجلس النواب لأنها خطة إستراتيجية ستسهم في دعم قيمة الدينار العراقي في التداولات المالية.

وأضاف: تلك الخطوة تعد جزءا من خطة إعادة هيكلة العملة

متى نشاهد العملة النقدية

والمصارف استحداث نقود معدنية للتداولات المالية المصرفية لدعم الاقتصاد العراقي. واوضح : تتلخص مهام البنك المركزي العراقي بالحفاظ على استقرار الأسعار، وتنفيذ السياسة النقدية بما فيها سياسات أسعار الصرف، وإدارة الاحتياطات من العملة الأجنبية، وإصدار وإدارة العملة، فضلا عن تنظيم القطاع المصرفي، مبينا أن مشروع النقود المعدنية في ٢٠٠٤ لم يكن ناجحاً لأنه لم يجر وفق إصلاحات شاملة تدعم القيمة المالية للدينار العراقي في السوق العالمية.

وأشار صالح إلى أن النقود المعدنية ليست واطئة العملة وإنما ستكون من العملات المهمة المتوسطة التي تستخدم للتداولات المصرفية البسيطة في التعاملات التجارية الداخلية.

وكان قد أعلن البنك المركزي في العام الماضي أنه قرر إعادة هيكلة العملة المحلية بهدف تطوير نظام المدفوعات في البلاد .وأبدى صندوق النقد الدولي دعمه للاقتصاد العراقي في حال قيامه بعدد من الإجراءات الاقتصادية من ضمنها خصخصة المصارف ورفع الأصفار الثلاثة من العملة المحلية وإيفاء الديون والتعويضات التي تقع على عاتق العراق. ونفت الحكومة إجراء أي تغيير على العملة المحلية في هذا العام بهدف تقليل التضخم المالي.يذكر أن العملة المحلية قد مرت في تاريخها بتغييرات عدة كان آخرها في عام ٢٠٠٤ عندما قام مجلس الحكم السابق باستبدال العملة السابقة التي كانت ترمز للنظام السابق.

نقود مهملة!

بالمقابل، هناك إحصائيات غير رسمية تشير إلى ان ما يقارب العشرة ملايين دينار عراقي يهمل التعامل معها يوميا، لأنها وبحسب الاعتقاد غير صالحة للاستخدام، وهذا يعني أن هناك ثلاثين مليوناً كحد متوسط في بغداد فقط!

الإحصائيات الرسمية تقول إن كردستان العراق ومحافظتي البصرة والموصل هما الأقل رفضا للعملات التالفة أو متوسطة التلف في التعاملات الاقتصادية اليومية!وتضيف الإحصائيات أن محافظتي العمارة والناصرية هما الأكثر رفضا لهذه العملات وتجارها يرفضون بشكل قاطع التعامل مع الفئات الصغيرة! موظفو محافظة صلاح الدين لا يقبلون تسلم رواتبهم بالعملات الصغيرة، حتى وان لم تكن تالفة، وتقول بعض المصادر في وزارة المالية: إن نسبة ما يمكن استبداله من العملة التالفة في البنك من قبل المصارف لا تتجاوز الـ ٣٠ بالمئة من النسبة الكلية للتالف الموجود في الأسواق ولدى المواطن، مؤكدة انه من غير الصحيح قيام المصارف بإعادة العملة نفسها إلى المواطنين من دون تحويلها إلى البنك المركزي لاستبدالها ، وأشارت المصادر الى أن الآلية المتبعة والمعمول بها حاليا تؤكد قيام فروع المصارف الحكومية بإتلاف تلك العملات الممزقة، أو تسليمها إلى البنك المركزي، وان نسبة التلف إذا كانت يسمح تداولها في السوق، فإن المصرف يرجعها للتداول، أما أذا كانت نسبة التلف كبيرة فإن المصرف إما أن يتلفها أو يعيدها إلى البنك مرة أخرى.

تاريخ السيد دينار

الجدير بالذكر أن في عام ١٩٣٢ استقل العراق عن بريطانيا واصدر في العام نفسه الدينار العراقي الذي استبدل بالربية الهندية بمعدل ١ دينار = ١٣ روبية، وكانت الربية الهندية قبل ذلك هي العملة الرسمية في العراق منذ الاحتلال البريطاني خلال الحرب العالمية الأولى.

بعد احتلال العراق من قبل القوات البريطانية في الحرب العالمية الأولى، أدخلت سلطة الاحتلال الروبية الهندية كعملة رسمية بدلا من الليرة العثمانية. وفي عام ١٩٣١ تقرر إنشاء مجلس للعملة العراقية تكون مسؤوليته إصدار عملة عراقية خاصة، وصدر الإصدار الأول للدينار في عهد الملك فيصل الأول في يوم الأول من نيسان ١٩٣٢.

بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، قام البنك المركزي العراقي بإصدار جديد من العملات الورقية والمعدنية، تحمل شعار الجمهورية الجديدة،وصدرت عملات جديدة من العملة الورقية في أعوام ١٩٧١ و ١٩٧٣و ١٩٧٨. وقد عانى الدينار العراقي تدهورا مستمرا في قيمته مع بداية الحرب العراقية الإيرانية، حيث انخفض سعره من ٣,٣ دولار للدينار في عام ١٩٨٠ إلى حوالي ٤ دنانير للدولار عام ١٩٨٨.

بعد غزو الكويت وانتهاء حرب الخليج الثانية ونتيجة للحصار ولعدم القدرة على إصدار الدينار العراقي الذي كان يطبع في مطابع سويسرا ،بدأ النظام السابق بطبع الدينار العراقي في المطابع العراقية التي كانت تفتقر إلى التكنولوجيا اللازمة لطبع عملة بمواصفات جيدة ،ما أدى إلى انتشار عمليات واسعة في تزوير العملة العراقية.

بعد عام ٢٠٠٣ قامت سلطة الائتلاف المؤقتة بإصدار دينار عراقي جديد وكانت تطبع في مطابع ديلارو في بريطانيا، وكانت طباعتها ذات مواصفات جيدة يصعب تزويرها وتم استعمالها في جميع أرجاء العراق بما فيها إقليم كردستان، وتمت عملية تبديل العملة حيث استبدل كل دينار مطبوع في العراق أو الصين بدينار عراقي جديد، أما الدينار العراقي المطبوع في سويسرا فتم تبديله بـ ١٥٠ دينارا حديثا.

وكانت فئات العملة الجديدة ٥٠، ٢٥٠، ١٠٠٠، ٥٠٠٠، ١٠٠٠٠ إلى ٢٥٠٠٠ دينار، وتصاميمها مشابهة للتصاميم التي أصدرها البنك المركزي العراقي في السبعينيات وبداية الثمانينيات من القرن المنصرم، حيث لم تكن العملات العراقية تحمل صورة صدام . وقد تمَ إصدار ورقة من فئة ٥٠٠ دينار في عام ٢٠٠٤، وفي ٢٠٠٥ اصدر البنك المركزي العراقي عملتين معدنيتين بفئة ٢٥ دينارا وفئة ١٠٠ دينار، ولكنها لم تتداول بشكل واسع . ونتيجة لصغر قيمة العملات المعدنية وضعف تداولها بين المواطنين فقد تمَ سحبها من التداول عام ٢٠٠٩.

بغداد الأكثر رفضاً للعملة البالية وكردستان والبصرة الأقل